

الفصل الثالث 1445 هـ باب الوقْفُ س1- عرّف الوقف ، وكيف يُوقَفُ على الاسم المنوّن ؟ج1- \* الوقف ، لغة : الحبس ، رأيتُ زيداً : تفت عليه بإبدال التنوين ألفاً. في حالة النصب. أي حذف التنوين. إذا كان الاسم منوئاً فله حالتان : نحو : رأيتُ زيداً ، وونها : إنها ، وويها . أو كسرة حُذِفَ التنوين ، وسُكِّنَ ما قبله ، كقولك في : جاء زيدٌ ، ومررت بزَيْدٌ . واحذِفِ لوقْفِ في سِوَى اضْطِرَارِ صِلَةِ غَيْرِ الفَتْحِ في الإِضْمَارِ س2- كيف يُوقَفُ على هاء الضمير ؟ وما حكم إذاً في الوقف ؟ج2- إذا وَقِفَ على هاء الضمير ، فإن كانت الهاء مضمومة ، أو مكسورة حُذِفَتْ صلتها ووقِفَ على الهاء ساكنة ، 1- فمثال المضمومة : زيدٌ رأيتُهُ : فعند الوقف تُسَكَّنُ الهاء ؛ فتقول : رأيتُهُ 2- ومثال المكسورة : زيدٌ مررتُ بِهِ : فعند الوقف تُسَكَّنُ الهاء ؛ فتقول : ومررتُ بِهِ ، وتحذف صلتها التي هي ( الواو ، والياء ) أي المد لأنهما يلفظان : رأيتُهُ ، ومررتُ بِهِ ، كقول الراجز : " كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاوُهُ " . ولو كان في النثر لوجب أن يقول : سماؤُهُ 3- أما إن كانت الهاء مفتوحة : وَقِفَ على صلتها ( الألف ) ولم تُحذف ، نحو : هندٌ رأيتُهَا . فقالوا : إذا ، وقيل : يُوقَفُ عليها بالتنون ( اِنَّ ) ؛ لأنها بمنزلة ( أَنْ ) . وَحَذِفِ يَ الْمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ مَا لَمْ يُنْصَبِ أَوْلَى مِنْ ثُبُوتِ فَاعِلِمَا وَغَيْرِ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ وَفِي نَحْوِ مَرِّ لُزُومِ رَدِّ الْيَاءِ أَقْتَفِي ج3- للمنقوص حالتان : 1- أن يكون منوئاً ، نحو : رأيتُ قاضيًا . نحو : هذا قاضي ، ف قاضٍ : خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء المحذوفة للتخفيف. ومررت بقاضي ، فالمختار الوقف عليه بحذف التنوين ؛ فتقول : هذا قاضٍ ، ويجوز الوقف عليه بإثبات الياء فتقول : هذا قاضي ، ومررت بقاضي ، كقراءة ابن كثير : \* ( وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي ) هذا إذا لم يكن محذوف العين ، أو الفاء ، فإن كان محذوف العين ، نحو : مَرٌّ ( اسم فاعل من أَرَى ) أو كان محذوف الفاء ، نحو : يَفِي من وَفَى ( إذا جعلته علماً ) لَزِمَ في هذه الحالة الوقف عليه بإثبات الياء ؛ فتقول : هذا مَرِي ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : 2- أن يكون الاسم المنقوص غير منوّن ، فإن كان منصوباً تَبَنَّتْ يَأُوهُ ساكنة ، نحو : رأيتُ القاضي . أصله : القاضي بفتح الياء لأنه مفعول به. وحذفها ( والإثبات أحسن ) نحو : هذا القاضي ، ويجوز : هذا القاضِ ، وَغَيْرَ هَا التَّائِيثِ مِنْ مُحَرِّكِ سَكْنِهِ أَوْ قَفِ رَائِمِ التَّحْرُكِ ج4- الاسم المتحرّك الآخر إما أن يكون آخره هاء التائيث ، نحو : هذه فاطمة . وهو الأصل والمشهور في كلام العرب ، وهذا معلّم 2- الرّوم ، وهو : الإشارة إلى الحركة بصوت خفي ، فلا تُتَمُّها ، بل تُخْتَلِسُهَا اختلاساً ؛ أو كسرة . هذا الجملُ - رأيتُ الجملَ - مررتُ بالجملِ . وهو : عبارة عن ضمِّ الشفّتين بعد الوقف على الحرف الأخير بالسكون مباشرة من غير تصويت بالحركة ، وتَدَعُ بين الشفّتين انْفِرَاجاً يَسِيرًا يَخْرُجُ مِنْهُ النَّفْسُ ، نحو : الْجَمَلُ ؛ فتقول : الجملُ ( بتشديد اللام ) ويُشْتَرَطُ : أن يكون الحرف الأخير صحيحاً غير مهموز ، وألا يكون معتلاً ، وأن يكون ما قبله متحركاً ، فإن كان آخره ( همزة ) كخَطَأً ، أو كان معتلاً ، كفَتَى ، أو كان ما قبله ساكناً ، كالجملُ ، امتنع التضعيف 5- النُّقْلُ ، ونقل حركته إلى الحرف الذي قبله . وشرطه : أن يكون ما قبل الآخر ساكناً قابلاً للحركة ؛ فتقول في نحو : هذا بَكْرٌ : هذا بَكْرٌ ، بنقل ضمة الرفع التي على الراء إلى الحرف الساكن الذي قبله ( الكاف ) وذلك لتحقيق الشرط ، وتقول في الجر : مررتُ بِبِكْرٍ . فإن كان ما قبل الآخر متحركاً لم يُوقَفْ بالنُّقْلُ ؛ تقول : هذا جَعْفَرٌ . وكذلك لا يُوقَفْ بالنُّقْلِ إن كان ما قبل الآخر ساكناً لا يقبل الحركة ، كالألف في نحو : بَابٌ ، وإنسانُ الخِلافِ في الوقف بالنُّقْلِ وَنَقْلُ فُتْحِ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوفِ نَقْلَاسِ 5- اذكر موضع الخلاف في الوقف بالنُّقْلِ . نحو : رأيتُ بَكْرًا ، ففي الوقف عليه بالنُّقْلِ خلاف : أما إذا لم يكن الآخر مهموزاً فلا يجيزون ذلك ، فيمتنع النُّقْلُ عندهم في نحو : رأيتُ بَكْرًا ، لأن الحركة هي الفتحة وهو ليس بمهموز . أو غيرها ، وسواء كان الحرف الأخير مهموزاً ، أو غير مهموز ؛ فتقول عندهم : رأيتُ بَكْرًا ، ورأيتُ الضَّرْبَ ، ورأيتُ الرَّدَّ ، وهذا بَكْرٌ ، ومررتُ بالضَّرْبِ . ومذهب الكوفيين أَوْلَى ؛ لأنهم نَقَلُوهُ عن العرب ، وهذا معنى قوله : " وكوفٍ نقلاً " . حكم الوقف بالنُّقْلِ فإذا أردت الوقف على قولك : هذا العِلْمُ ، لأن وزن ( فَعْلٌ ) لا نظير له في العربية ، ووزن ( فَعْلٌ ) فجائز ؛ وَاغْتَفَرَ ذلك في الهمزة لِتَقْلِيلِهَا 1- أن تكون فِعْلاً ، وإما أن يكون مفرداً ، وأُولَاتٌ ويقل الوقف عليها بالهاء ، وأُولَاهُ . فهو لا يخلو من حالتين 1 - أن يكون قبل التاء ساكن صحيح ، وَقِفَ عليه بالتاء ، نحو : هذه بِنْتُ ، وأُخْتُ ، وفي الوقف هذه بِنْتُ ، وأُخْتُ وهذا حَمَزَةٌ ، وفي الوقف تقول : هذه فَاطِمَةٌ ، وهذا حَمَزَةٌ ، ويقلّ الوقف على المفرد بالتاء ، وَلَيْسَ حَمَماً فِي سِوَى مَا كَعُ أَوْ كَيْعَ مَجْزُوماً فَرَاعَ مَا رَعَاوَمَا فِي الْأَسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفَ أَلْفُهَا وَأَوْلَاهَا هَا إِنْ تَقِفَ أَوْ مَبْنِي عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْعَلَّةِ ، كقَوْلِكَ فِي لَمْ يُعْطِ : أصله . يُعْطِي . هنا حُذِفَ حَرْفُ الْعَلَّةِ لِلْجُزْمِ ، إِعْرَابُهُ : أُعْطِيَ : فَعَلَ أَمْرٌ مَبْنِي عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْعَلَّةِ ، وَفَاعِلُهُ : ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوباً تَقْدِيرُهُ : أَنْتَ . وهذا جائز لا واجب . أما إذا كان الفعل المعتل الذي حذف آخره قد بقي على حرف واحد ، وق ، ( مِنْ وَعَى يَعِي وَوَقَى يَقِي وَوَفَى يَفِي ) نحو : لَمْ يَعْ ، فتقول : عَى ، وإِعْرَابُهُ : عَى : فَعَلَ أَمْرٌ مَبْنِي عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْعَلَّةِ وَهُوَ الْيَاءُ أَصْلُهُ : عِي . والهاء زائدة للسكت . لَمْ يَعْهُ : لَمْ : حَرْفٌ نَفِي وَجُزْمٌ وَقَلْبٌ . يَعْهُ : فَعَلَ مَضَارِعَ مَجْزُومٍ بِلَمْ وَعَلَامَةٌ جُزْمُهُ حَذْفُ حَرْفِ الْعَلَّةِ وَهُوَ الْيَاءُ أَصْلُهُ : يَعِي . والهاء زائدة للسكت . وَفَاعِلُهُ : ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوباً تَقْدِيرُهُ : هُوَ . أما في حال الوصل لا تأت بهاء السكت

